

مفهوم السياسة

على سبيل التقديم

يعتبر مفهوم السياسة قديماً وليس حديث العهد، إذ تجلت ملامح الخوض فيه في الخطاب الفلسفي مع الإغريق من خلال سعيهم نحو تأسيس المدينة الفاضلة والحديث عن القانون والنظام والحاكم خصوصاً مع أفلاطون وأرسطو، وظهر المفهوم بشكل كبير مع التحولات التي شهدتها أوروبا الحديثة وبالذات في الفكر الأنواري، حيث صار مستعملاً ورائجاً بل ومستثمراً بين ذوي الفكر والفلسفة فيه، وأصبحت له حظوظ وفيرة لتأصيله حتى لا تضيع ملامحه النظرية ويصير استعماله عشوائياً، بل متناولاً بين أقطاب صانته وصاغت أبعاده وجعلته يحظى بعناية رسخت وجوده وأثبتت ذاته داخل هذه المنظومة. حتى أصبح الآن مستخدماً في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية، وعنواناً لمشاريع وطموحات الدول.

والسياسة في لسان العرب مشتقة من كلمة السُّوس يقال: "سُست الرعية سياسة، والسياسةُ فعل السائس يقال هو يَسُوسُ الدوابَّ إذا قام عليها وراضها والوالي يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ، أي تولى رياستهم وقيادتهم. أما الكلمة الفرنسية politique فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية politica التي تحمل دلالات عدة تجمع بين الدولة والمدينة أو اجتماع المواطنين، وكذا الدستور والنظام السياسي، والجمهورية والسيادة. وهي فن صياغة القرار وتوليئه، مرتبطة ممارستها بالحنكة والفتنة والذكاء.

وإن تم النظر إلى السياسة كعلم فهي تعني التوزيع السلطوي للقيم على كل وحدات النظام السياسي إنها باختصار النظام الذي يمكن العثور عليه في كل المجتمعات والذي يعمل على إنجاز وظائف التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، كما أنها مقرونة بالقوة والعنف والإجبار في إطار قوانين تعتمد على الدول لضبط الحياة الاجتماعية للمواطنين واستتباب الأمن فيها. وبهذا نجد أن مفهوم السياسة يتلبس عدة معاني، فتارة نعر عليه لا ينفصل عن الأخلاق والحق والعدالة في إطار ما يسمى بدولة الحق والقانون، وثارة أخرى نجده كممارسة تشير إلى السلطة وما ينبثق عنها من ممارسات للعنف والاستبداد.

أمام هذا اللبس الذي يكتنف مفهوم السياسة، والصعوبات والمفارقات التي يطرحها التفكير في معنى الممارسة السياسية، لابد من تتبع دلالة المفهوم وتحولاته متوازية مع تحولات معاني المنظومة المفاهيمية المرتبطة به والمتقاطعة معه باعتباره مفهوماً مركباً ومتشابكاً مع مفاهيم الدولة والعنف والحق والعدالة والمواطنة.

مفهوم الدولة

دلالة المفهوم وإشكاليته:

تدل الدولة على التعبير القانوني المنظم عن المجتمع، بوصفها مجموعة مؤسسات وأجهزة سياسية وايدولوجية وتشريعات تسعى من ورائها المحافظة على وحدة المجتمع وتوازنه وكل ما يخدم الصالح العام، إنها نتاج لتعاقد إجتماعي يضبط القانون ويحفظ الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وتؤمن الشروط الموضوعية والمشاركة بين الناس التي تملئها غاية الحياة القصوى، لهذا يصعب على المرء أن ينظم حياته بدون حضور الدولة.

وقد اغتنى القول الفلسفي وتفرع إلى مدارس ومذاهب رصدت مفهوم الدولة وقد تبلور وفق شروط مكنت الإنسان المواطن من العيش وهو يستفيد من أبرز الحقوق الأساسية له كالحرية والأمن والسلام في ظل نظام الوحدة والديمقراطية، وتنشئ المواطنين على الواجبات التي تقتضيها هذه الحقوق منهم، ومن أبرزها ضرورة التقيد بشروط المواطنة وما تقتضيه مصلحة الكيان الاجتماعي العام.

لكن مفهوم الدولة لم يأت مزودا بهذه التطلعات الطوباوية فحسب، بل جاء أيضا وهو يحمل معه أشكال جديدة من التعسف المسلط على الإنسان، بغية إخضاعه لقوانين لا تربطه بها أية صلة حميمية، فكسر الاضطهاد و التعسف والظلم وفقدان إنسانية الإنسان... إذ هيمنت الأقليات بالحكم وجعلت من العنف عنوانا للدولة حين احتكرته وشرعنته بدعوى المحافظة على وحدة الكيان الاجتماعي والصالح العام، وخلقت له مؤسسات وأجهزة قمعية مكرسة جميعها لتأمين إرادتها وإخضاع باقي الإرادات لسلطتها.

من خلال ما سبق يتبين أن مفهوم الدولة مرتبط بممارسة السلطة وفق مؤسسات تنظم علاقات الناس حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، لكنه رغم ذلك ينبع من تصور مفارق، يتيح لنا مقارنته من خلال ثلاثة تساؤلات أساسية:

مشروعية الدولة وغايتها: من أين تستمد الدولة مشروعيتها، هل من الحق أم من القوة؟ وما الغاية

منها؟

طبيعة السلطة السياسية : ما طبيعة الممارسة السياسية، هل هي متعالية عن المجال الذي تُمارس فيه أم

محايدة له؟

الدولة بين الحق والعنف: هل تمارس الدولة وظائفها بالقوة أم بالقانون، بالحق أم بالعنف؟

مشروعية الدولة وغاياتها

الإطار الإشكالي للمحور.

تتأسس الدولة على العقد الاجتماعي الذي يجعل من الشعب كائنا أخلاقيا ومن الدولة كائنا سياسيا وأخلاقيا بالتلازم، إذ يصير الناس أحرارا ومتساويين أمام القانون الذي يعبر عما هو عام ومشترك بينهم ليحققوا اكتمالهم الإنساني بامتثالهم لسلطة الدولة التي تضمن لهم العيش الكريم والعيش في سلام واستقرار وحرية مدنية. وأمام هذا التصور المثالي للدولة نطرح التساؤل التالي: من أين تستمد الدولة مشروعيتها، هل من الحق أم من القوة؟ وما الغاية منها؟

تصور أرسطو: إن نشوء الدولة حسب أرسطو يعود إلى استعداد وقدرة الإنسان على الاجتماع والتعايش مع بعضه البعض، إذ الإنسان حيوان مدني بطبعه ولا يستطيع العيش خارج الحياة الاجتماعية وأنه إذا لم يعيش حياة اجتماعية يصبح شاردا مفترسا، فالإنسان يتميز عن غيره من الحيوانات الأليفة بمجموعة من الإمكانيات الطبيعية التي يتوفر عليها، إذ بإمكانه الكلام والعيش معيشة منتظمة في مجتمعات إنسانية منظمة، لقدرته على معرفة الخير والشر والعدل والظلم وما إليها، لذلك استطاع أن يرتفع عن مستوى الوحشية وأن يتمتع بالإنسانية بانخراطه في ظل مؤسسات العائلة والدولة. مشيرا في الوقت ذاته إلى أن فكرة الدولة سبقت وجود الإنسان داخل الأسرة على أساس أنه من الضرورة أن يتقدم الكل على الجزء وأنه لا مجال لكي يعيش الفرد خارج الدولة المؤمنة للاكتفاء الذاتي والعيش السعيد له، وبالتالي كانت غاية الدولة الأساسية حسب أرسطو هي تأمين الخير والسعادة لسائر الأفراد، وتحقيق اكتمالهم في الاجتماع المدني الذي يضمن حياة فاضلة يسود فيها الخير والعدل والمساواة وتميزهم عن باقي الحيوانات.

تصور الفلسفة الحديثة:

سعت أوروبا الحديثة إلى تحقيق الحرية باعتبارها وسيلة لخلاص الإنسان " من كل صور القهر والطغيان الديني والسياسي " حيث يسترجع العقل اعتباره وتسير عجلة الأوضاع إثر ذلك نحو مشروع عصر الأنوار انطلاقا من كتابات ميكيافيلي وأصحاب العقد الاجتماعي وغيرهم، فكان لزاما على كل قول يساهم بالحديث عن مشروعية الدولة الحديثة وغايتها أن يرصد بعض من هؤلاء الأنداد الذين يحكمون بإدانة أزمنة العصور الوسطى ويقبلون على علم جديد لغته الرياضيات ومبدأه العقل وهدفه السيطرة على الطبيعة وقيمه العليا هي: الحرية والعقل والتقدم، وتشكيل الحياة التي ينبغي أن تجري داخل النظام المدني الحديث، ومن بينهم:

طوماس هوبس: عبر طوماس هوبس عن رأيه في العقد الاجتماعي من خلال كتابه اللفيثان الذي نشره عام 1951 يبرز فيه أن الإنسان في سابق عهوده كان يعيش حالة ذات قانون واحد هو قانون الذئاب الذي يخول لكل إنسان إنسان كامل القدرة على ممارسة إرادته الشخصية لتحقيق رغباته الذاتية وحفظ حياته وبقائه، فكانت حالته حالة حرب قائمة بصورة علنية أساسها الصراع والتوحش والبقاء للأقوى، لذلك ما من سبيل آخر من أجل الحد من هذا الخوف الدائم وخطر الموت سوى تهييء حالة اجتماعية تكون نتيجة لتعاقد اجتماعي يلزم وجود قوة لها سيادة على الجميع، تحد من العنف وتصون الحياة الاجتماعية عبر تخلي الكل على قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة كنتيجة لقرار جماعي وتوافق عام عليها، هذه السلطة هي الدولة التي تعتبر أساس النظام السياسي المستقر القادر على حماية المواطنين وضمان حريتهم في ظل الاستقرار والأمن، ويكون على رأسها حاكم يتنازل له الكل عن إرادتهم وتوكل له القوة التشريعية ويعمل على تنظيم المجتمع حسب ما يراه ضروريا ومناسبا، فللدولة هاهنا سلطة مطلقة وهذه السلطة التي يتمتع بها الحاكم غايتها ليست السعادة الخاصة والانفراد بالحكم والاستبداد، وإنما لضمان السلم وحماية ممتلكات الأشخاص، على اعتبار أن مصلحة الحاكم والمحكوم واحدة.

جون جاك روسو: يستند روسو في تصوره لنشوء الدولة إلى فرضية وجود حالة طبيعية كان الإنسان خلالها أكثر طيبوبة، لكن ما يدفعه إلى الشر ويدعوه إليه هو حب الامتلاك الذي نشأت عنه البغضاء مع ظهور علامات الاختلاف والتفاوت بين من يملك ومن لا يملك، لينتهي الأمر إلى وجوب إقرار تعاقد اجتماعي أساسه الإرادة العامة، هكذا تتأسس الدولة وفقا لقوانين حكيمة تحمي وتدافع عن كل أعضاء المجتمع الواحد، في ظل نظام ديمقراطي يعبر عن إرادة الجسم الاجتماعي وليس إرادة فرد أو مجموعة من الأفراد داخل المجتمع، ويتحول القانون بموجبه إلى تعبير عن الإرادة العامة التي تضمن حرية الشعب في تقرير مصيره بمراعاة مقتضيات صوت الواجب، فالشعب يحكم الشعب ولا يتنازل عن حريته لفائدة الحاكم كما حدث مع هوبس، فالدولة لا ينبغي أن تقوم على القوة التي من شأنها أن تتحول على طغيان، بل عبر إرادة الجميع والامتثال لسلطة القانون بمقتضى الواجب الأخلاقي.

تصور اسبينوزا: تظهر الدولة حسب اسبينوزا على أنها تطلب ساما "للسلامة العامة" و "الانتظام العام"، وعليه فإن تأسيس الدولة لم يكن لأجل السيادة وإجبار الشعب على الخضوع والطاعة لنير فرد معين، بل الغاية من إقامة هذا النظام هي الحرية، بحيث يستطيع كل واحد المحافظة على حقه الطبيعي في الحياة وفي السلوك دون المساس بحق الغير، وبالتالي لم يكن تأسيس الدولة لأجل تحويل الموجودات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء، بل تمكين أجسام الناس وعقولهم من العمل في أمن واطمئنان وأن ترشدتهم إلى الحياة التي تسودها حرية الفكر

والعقل كيلا يبدوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر ولا يظلم بعضهم بعضا، وهكذا فإن الدولة هي الحرية في الحقيقة".

لذلك كان شرط قيام الدولة حسب اسبينوزا هو أن تستمد شرعيتها من الإرادة الجماعية للناس عن طريق تنظيم وتعاهد حاسم بينهم على إخضاع كل شيء لتوجيهات العقل وحده، لا أن يسلك كل واحد فيها وفقا لما يميله عليه قراره الشخصي. أو أن يسلك ضد مشيئة السلطة العليا، كما لا يحق للدولة أن تسيطر على الأذهان وان تغتصب حرية أفرادها وتفرض عليهم، فهي هنا تمارس العنف والقهر والإجبار وهو ما يعارض بشكل مطلق العقل السليم الذي ينصح بالبحث عن السلام والأمن. فالدولة التي تقل رقابتها على العقل يزداد فيها المواطن صلاحا وتبقى نظمها السياسية تحظى بنوع من التقدير مادامت تسمح للفرد بحرية التفكير والتعبير.

تصور هيجل: ليست الدولة عند هيجل، كما يُنظر إليها عادة، ذلك التعبير عن المجتمع المدني الذي يروم تحقيق مصلحة الأفراد الذاتية والمرتبطة بحياتهم اليومية، فنتيجة للتقدم الذي تعرفه الإنسانية فهي تبدأ من الأسرة، مروراً من لحظة المجتمع المدني وصولاً إلى الدولة. باعتبارها تجسيداً للمطلق، إنها الغاية النهائية الثابتة التي لا تتفكك ولا تتلاشى، وتُحقق فيها الحرية قيمتها العليا باعتبارها حرية كونية وليست فردية.

لذلك لا يجوز الخلط بين الدولة والمجتمع المدني حسب هيجل لأنه قائم على مصلحة الأفراد الذاتية والمرتبطة بحياتهم اليومية كالتعليم والأمن والاستشفاء مثلاً... وهذه كلها من اختصاص مؤسسات المجتمع المدني، أما الدولة فهي غاية وليست وسيلة لتحقيق أي مصلحة شخصية، إنها الغاية المطلقة والنهائية للوعي الذاتي الفردي، التي يذوب الأفراد فيها في الكلي وتتم خلالها التضحية بالمصالح الفردية من أجل المصلحة الكلية، فالدولة نظام سياسي و عقلاي يتطلب إرادة جماعية كلية لا إرادة فردية جزئية، بل هي المجتمع كله والتجسيد السياسي لحياته الأخلاقية. الدولة أيضا هي المشاركة في النحن، أي في مجتمع إنساني شامل يحرر الفرد من تمرّكه حول ذاته و حول مصلحته الشخصية. إنها الارتقاء من الفردي نحو العام والكوني.

طبيعة السلطة السياسية

الإطار الإشكالي للمحور.

ارتبط مفهوم السلطة بالمؤسسات القانونية للدولة، التي تُخضع المواطنين أو الرعايا لقوانينها. لذلك فهي نظاماً من السيطرة والهيمنة التي يمكن أن تمارسه فئة ما على فئة أخرى، غير أن أشكال هذه الممارسة تتخذ لها صوراً متعددة تتباين بين العنف والقانون، وهو ما يدفعنا لطرح الإشكال التالي:

ما طبيعة الممارسة السياسية، هل هي متعالية عن المجال الذي تُمارس فيه أم محايدة له؟

تصور ميكيافلي: تميزت فترة ميلاد الدولة الحديثة بالدعوة للانفلات من سلطة الكنيسة، وكان ميكيافلي من أبرز من دعوا إلى أهمية التنصل والتملص من سلطة البابوات الذين اجتهدوا على تأكيد البعد الروحي لها، ومن ثمة كان لزاماً انتزاع هذه السلطة من يدهم لتسلم إلى شخص "الأمير" كونه التجسيد الفعلي والعملي لسلطة الحاكم والمتحدث بلغة مغايرة والمبشر بميلاد وضع جديد مخالف لما كان مع الكنيسة. لهذا نجده يخاطب الأمير ناصحاً إياه لكي يستخدم كل الوسائل المتاحة لديه سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة من أجل ضمان استمراريته والحفاظ على دولته، إذ على الأمير أن يجمع بين القوة والذكاء والمكر والخداع والتمويه، فهو عليه " أن يتعلم كيف لا يكون طيباً، وأن يعرف كيف يستعمل هذه الطيبة وفقاً لضرورات الحالات التي تعترضه". وأمام هذا النهج السياسي الذي رسمه ميكيافلي لرجل الدولة الحاكم، فإنه يجعل من القوة وسيلة للسيطرة على الناس وعلى الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، وذلك لأن البشر ليسوا فعلاً فضلاء وخيرين بل هم مخادعين وجبناء يلزمهم أن يحكموا بالقوة والخديعة، فالقوة هنا أداة لازمة لكل مسعى سياسي هادف، وتقنية لممارسة السياسة لمواجهة الوقائع والأحداث في كل زمان ومكان، لإخضاعها وللمحافظة على استمرار السلطة بها.

تصور ابن خلدون: يعرض ابن خلدون وجهة نظره حول العلاقة التي يجب أن تقوم بين السلطان ورعيته، إذ لا بد أن تكون علاقة صالحة وعادلة لأن في ذلك مصلحة الطرفين، وتتجلى مصلحة الرعية في السلطان حسب ابن خلدون لا في شكله ولا محه ولا حتى اتساع علمه وفطنته، بل تكمن في إضافته إليهم وفي رفقه واعتداله لا في تعسفه وبطشه وقهره، لأن في رفقه واعتداله ودنوه من رعيته، دنو للرعية منه ومحبة له، أما في بطشه وتعسفه وتسلبه تفسد بصائر الناس وأخلاقهم وتتصف علاقته بهم بالمكر والخديعة والكذب... لذلك فالسياسة المثلى ليست تطرفاً ولا تسلطاً ولا استبداداً للحاكم بل هي رفق واعتدال وحكمة.

الدولة بين الحق والعنف

الإطار الإشكالي للمحور.

إذا كانت السلطة السياسية للدولة تتحدد في طبيعة العلاقة الممكنة بين الحاكم ورعيته والتي من شأنها أن تتراوح بين المهارة والدهاء و بين الرفق والاعتدال والحكمة، فإن الدولة تكون في كثير من ممارساتها ضد مصلحة المواطنين تمارس عليهم التسلط والقوة والعنف مما يدفعنا إلى التساؤل حول كيفية ممارسة الدولة لوظائفها، هل تمارسها بالقوة أم بالقانون، بالحق أم بالعنف؟

تصور ماكس فيبر: إن الدولة بوصفها تجمعاً سياسياً منظماً إدارياً وقانونياً حسب فيبر، تقوم أيضاً على العنف باعتباره وسيلتها المميزة التي لا يمكنها الاستغناء عنه، لذلك تجلت وظيفة الدولة الأساسية في ممارسة العنف المادي المشروع والمنظم بقوانين وإجراءات، فهي وحدها من لها الحق في ممارسة العنف لفائدته، ووحدها من تمتلك هذا الحق وتحتكره،

لهذا فالقول بأن الدولة هي جهاز محتكر للعنف والقسر المادي المشروع، معناه أنها وحدها الجهة الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف وتستخدمها في الداخل والخارج في إطار تديرها العقلاني لشؤون المواطنين، وهي التي يعود إليها وحدها إضفاء الشرعية على أي وسيلة عنف داخل أراضيها. لهذا نجد فيبر يقول بعد تعريفه للدولة أنها هي " المصدر الوحيد للحق في ممارسة العنف " لحماية الحق العام.

تصور عبد الله العروي: يتحدث العروي عن الدولة القائمة في البلدان العربية، باعتبار أن أجهزتها تبقى غير مؤهلة لضمان الاستقرار، كونها لا تعبر عن نشأة مجتمع سياسي، لأنها تفتقد إلى محددتين أساسيتين هما الشرعية والإجماع. وتفتقد إلى الأدلوجة الأخلاقية، فلا دولة حقيقية بدون أدلوجة يستوعبها المواطن و يترجمها إلى ولاء وطاعة ذات بعد عاطفي ووجداني معها. لذلك نعثر على الدولة في المجتمعات العربية معزولة كلياً ومرفوضة ذهنياً، لأنها دولة قهرية بحاجة إلى القوة والقمع لتقييم الولاء والطاعة عبر الاستبداد. على عكس دولة الحق التي لا تمارس القمع، فهي تدلل على قوتها بقمع أقل وحرية أكثر، إنها تحصل على الصدقية والإقناع بفضل جمعها بين السياسة، وبين الأخلاق والقوة والإقناع(أدلوجة). فالمواطن يشعر انه عضو فاعل في مجتمع سياسي وليس خارجاً عنه، ومن ثمة فهو ذهنياً وسلوكياً، يرتبط بالدولة وبشرعيتها ويدافع عنها عقلياً ووجدانياً.

تمارين تطبيقي

" لا قوة بدون أخلاق، لا قوة بدون أدلوجة وانتماء ووجدان"

المطلوب: حلل تصور القولة وناقشه من خلال إعطاء أشكال العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الدولة والحق والعنف.

هام : يعتبر هذا الملخص اقتراحا لصيغة أولية تقريبية مساعدة لمفهوم الدولة حسب الكتاب المدرسي: **في رحاب الفلسفة**.